

القول المأمول في جواز العمل بجميع مذاهب الأئمة الأربعة العدول

القول المأمول في جواز العمل بجميع مذاهب الأئمة الأربعة العدول

د. حمزة حسن محمد الأمين (*)

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين الذي أوجد لنا الأربعة الأئمة المجتهدين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة تبوء قائلها مقام الصديقين والشهداء والصالحين، وأشهد أن سيدنا ونبينا وشفيعنا محمداً عبده ورسوله الذي فضله على كافة خلقه من الإنس والجن والملائكة والنبين، وبعثه بالشرية السمحاء، وجعل إجماع أمة ملحقاً في وجوب العمل بالقرآن والسنة.

اللهم فصل وسلم عليه وعلى آله وأزواجه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

الباعث لكتابة هذا الموضوع:

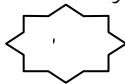
بعد استشارة الله تعالى فإن الباعث الذي دفعني للكتابة في هذا الموضوع

هو:

[١] ما نراه من اختلاف التابعين والمقلدين للأئمة الأربعة في كثير من المسائل التي كانت محل اتفاق واهتمام من الأئمة أنفسهم يتبعون فيها بعضهم البعض، وذلك لمعرفة التامة بالشرية التي اشتركوا جميعهم في اغترافهم من عينها الكبرى وإن تقاصرت أنظارهم وتأخرت أزمانهم، لذا كان عنوان البحث (القول المأمول في جواز العمل بجميع مذاهب الأئمة الأربعة العدول) لأن

(*) أستاذ مشارك - عميد فرع الجامعة ببورتسودان.

العدد الثامن عشر ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م



مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية

الشريعة كالشجرة المنتشرة، وأقوال علمائها كالفروع والأغصان، فلا يوجد فرع من غير أصل ولا ثمرة من غير غصن، كما لا توجد أبنية من غير جذران. [٢] قد ذكر أهل العلم أن كل من أخرج قولاً من أقوال علماء الشريعة عنها فإنما ذلك لقصوره عن درجة المعرفة فإن رسول الله ﷺ قد أمّن علماء أمته على شريعته بقوله: (العلماء أمناء الرسل ما لم يخالطوا السلطان) ^(١) ومحال من المعصوم أن يؤمن على شريعته خائن.

[٣] كما أنه لا يُسم أحد عالماً إلا إن بحث عن منازع أقوال العلماء وعرف من أين أخذوها، لا من ردها بطريق الجهل والعدوان. فإننا نعتقد أن الأئمة الأربعة ^(٢) الإمام أبو حنيفة و الإمام مالك و الإمام الشافعي و الإمام أحمد رضي الله عنهم، أن أحدهم لا يقول قولاً إلا بعد نظره في الدليل والبرهان.

[٤] كما أن الشريعة المطهرة لا حرج ولا ضيق فيها على أحد من المسلمين، فإن الله تعالى قال: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]، ومن ادعى الحرج في الدين فقد خالف صريح القرآن. [٥] كذلك نجد أن الشارع ما سكت عنه من أشياء فهو رحمة بالأمة لاذهول ولا نسيان.

خطة البحث: كانت خطتي في البحث على النحو التالي:

مقدمة.

(١) انظر جامع الأحاديث ٣٦٧/٤، جمع الجوامع (أو الجامع) ١٤٢٥٩/١، كشف الخفاء ٦٥/٢.

(٢) انظر مناقبهم ص ٩-٤ من هذا البحث.

القول المأمول في جواز العمل بجميع مذاهب الأئمة الأربعة العدل

الفصل الأول: في مناقب الأئمة الأربعة، وكيفية تجاوزهم للخلاف في أدلة

الشريعة.

المبحث الأول: في مناقب الأئمة الأربعة.

المطلب الأول: مناقب الإمام أبو حنيفة.

المطلب الثاني: مناقب الإمام مالك.

المطلب الثالث: مناقب الإمام الشافعي.

المطلب الرابع: مناقب الإمام أحمد.

المبحث الثاني: في كيفية تجاوز الأئمة للخلاف في أدلة الشريعة

المطلب الأول: علمهم بأن الشريعة جاءت من حيث الأمر والنهي على

مرتبتين تخفيف وتشديد.

المطلب الثاني: علمهم بأن الله تعالى أمرهم بأن يقيموا الدين ولا يتفرقوا

فيه.

الفصل الثاني: الشواهد الدالة على جواز الأخذ من جميع مذاهب الأئمة

الأربعة المجتهدين.

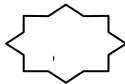
المبحث الأول: انعقاد مجالس المناظرة بين الأئمة المجتهدين، وأن ما شهد له

الكتاب والسنة فهو من جمع الدين لا من تفرقته

المطلب الأول: انعقاد مجالس المناظرة بين الأئمة المجتهدين.

المطلب الثاني: ما شهد له الكتاب والسنة فهو من جمع الدين لا من

تفرقته.



د. حمزة حسن محمد الأمين

المبحث الثاني: مهمة الرسول ﷺ التبليغ وكذلك الأئمة الأربعة المجتهدين، لأن

اجتهادهم ما هو إلا تأس برسول الله ﷺ

المطلب الأول: مهمة الرسول ﷺ التبليغ وكذلك الأئمة الأربعة

المجتهدين.

المطلب الثاني: إن اجتهاد الأئمة الأربعة المجتهدين ما هو إلا تأس برسول

الله ﷺ.

المبحث الثالث: تقديم العلماء كلام الأئمة المجتهدين على كلام الصحابة في

بعض المسائل

الفصل الثالث: العوامل الدالة على أن جميع مذاهب الأئمة المجتهدين

ومقلديهم تتصل بعين الشريعة الكبرى.

المبحث الأول: جواز إفتاء العالم بمذهب يخالف مذهب إمامه

المبحث الثاني: جواز الانتقال من مذهب إلى مذهب آخر

المطلب الأول: انتقال المجتهد من مذهب إمامه إلى مذهب إمام آخر.

المطلب الثاني: انتقال العامي المقلد من مذهب إمامه إلى مذهب إمام آخر.

الخاتمة.

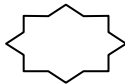
فالذي نرجوه من عملنا هذا هو حسن الظن بالأئمة ومقلديهم، ونقول:

إن أغلب أقوالهم ما قامت إلا بدليل وبرهان، إما بطريق النظر والاستدلال، وإما

من طريق التسليم والإيمان. كما لا يجوز لنا الطعن فيما استنبطوه واستحسنوه

إلا بدليل وبرهان أيضاً.

.. فالله نسأله التوفيق والسداد، إنه ولي ذلك والقادر عليه ..



القول المأمول في جواز العمل بجميع مذاهب الأئمة الأربعة العدل

الفصل الأول

في مناقب الأئمة الأربعة، وكيفية تجاوزهم للخلاف في أدلة الشريعة:

المبحث الأول

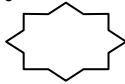
في مناقب الأئمة الأربعة

بالرغم من أن الإسلام قد شهد آلاف تلو الآلاف من العلماء العاملين والفقهاء المخلصين وكان هذا جيلاً إثر جيل منذ الصحابة رضوان الله عليهم إلى يومنا هذا لم يمر على الناس زمان إلا وقائم لله على الناس بحجة. أقول: بالرغم من كل هذا فقد اشتهر عند الناس أربعة فقهاء ولد أولهم في أواخر القرن الأول وتوفي آخرهم قبل منتصف القرن الثالث أي إنهم عاشوا جميعاً في حقبة واحدة تبلغ قرناً ونصف، مائة وخمسين عاماً فقط والمطالب التالية توضح بعضاً من مناقبهم.

المطلب الأول: مناقب الإمام أبو حنيفة^(١):

أول هؤلاء الأئمة مولداً هو الإمام النعمان بن ثابت والمكنى بأبي حنيفة رحمه الله، ولد سنة ٨٠ هـ وتوفي سنة ١٥٠ هـ ونشأ بالكوفة واشتهر بالفقه والرأي، حاول عمر بن هبيرة أمير العراق أن يوليه القضاء فامتنع، ثم حاول معه أبو جعفر المنصور أن يتسلم القضاء فأبى فحبسه إلى أن توفي في حبسه، اكتسب عيشه بتجارة الخبز، وأمضى حياته معلماً مرشداً في الكوفة وبغداد، ورزقه الله

(١) انظر تاريخ بغداد ٣٣٣/١٣-٤٢٣، وفيات الأعيان ١٦٣/٢، الجواهر المضيئة ٢٦١، تذكرة الحفاظ ١٦٧.

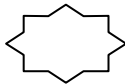


مجموعةصالحة من التلاميذ والأتباع أخذوا العلم عنه ودونوا ما كتب كان منهم أبو يوسف، ومحمد بن الحسن الشيباني وزفر بن الهذيل، وأعظم ما اشتهر به الإمام أبو حنيفة إعمال الرأي والقياس وإقامة الحجة على رأيه وما يذهب إليه حتى قال عنه الإمام مالك: (رأيت رجلاً لو كلمته في هذه السارية أن يجعلها ذهباً لقم بمحجته).

والمعنى لو قلت له أثبت أن هذه السارية ذهباً لأتى بحجج يقنعك بها. وهذه مبالغة لوصف إقناعه وقوة حجته. وقال فيه الشافعي أيضاً: " الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة "، وكان منهجه في درسه أن يجتمع بهم في المسجد ويلقي عليهم المسألة ثم يذهبون للبحث فيها ثم يجتمعون فيدلي كل منهم بدلوه ويقول رأيه، ثم يكر الإمام على آرائهم بالنقد والتعديل أو الإبطال ثم يقول رأيه ويكتب تلاميذه، وكثيراً ما نهاهم عن كتابة كل آرائه حيث يقول لتلميذه أبي يوسف: " ويحك يا يعقوب لا تكتب عني كل ما أقول فإننا بشر نقول القول اليوم ونرجع عنه غداً، ونقول القول غداً ونرجع عنه بعد غد^(١) .

وقد لجأ الإمام أبو حنيفة إلى استخدام الرأي كثيراً وذلك للنصوص الصحيحة القليلة التي تيسرت لديه، ولذلك سميت مدرسته الفقهية مدرسة الرأي وقد جابهت هذه المدرسة نقداً وهجوماً شديدين من مدرسة النص التي بدأت مع بروز نجم الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه. ثم اشتهرت وعمت الآفاق ببرز نجم الإمام الشافعي، ثم بلغت ذروة مكانها على يد الإمام أحمد بن حنبل. وذلك أن الإمام مالك بن أنس جمع الموطأ وقد عدّه العلماء أصح كتاب بعد القرآن في

(١) انظر السلفيون و الأئمة الأربعة /١/ ٢٤.



القول المأمول في جواز العمل بجميع مذاهب الأئمة الأربعة العدل

دقته، ثم تيسر للشافعي الذي درس الموطأ وتلمذ على مالك نصوصاً أخرى من الحديث الصحيح ثم جمع الإمام أحمد كتابه الفذ المسند وضمنه أربعين ألف حديث فكان وما زال أوسع مرجع جمع السنة وكان لهذا الجمع الأثر البالغ في القضاء على كثير من الآراء التي تبنتها مدرسة الرأي باجتهادها وخالفت فيها الحديث الصحيح.

المطلب الثاني: مناقب الإمام مالك^(١) :

هو الإمام الثاني من الأئمة الأربعة وهو الإمام مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي أبو عبد الله الإمام الفقيه والمحدث الحافظ إمام دار الهجرة وأحد الأئمة الأربعة ولد سنة ٩٣ هـ وتوفي سنة ١٧٩ هـ أي بعد وفاة الإمام أبي حنيفة بتسع وعشرين سنة. نشأ مالك في المدينة النبوية محباً للعلم مقدساً للسنة معظماً للنبي ﷺ، ولم يكد يبلغ عشرين سنة حتى شهد له أهل العلم أنه أهل للفتيا والاجتهاد. جمع الإمام مالك الموطأ بإشارة من المنصور العباسي الذي أراد أن يتخذ قانوناً ليجمع الناس عليه فأبى الإمام مالك وأخبره أن العلم قد تفرق في الأمصار وهو قد جمع ما صح عنده وبلغه فقط ولذلك أبى حمل الناس عليه.

ولم يسلم الإمام مالك من مشكلات الحكام فقد وشى به إلى جعفر عم المنصور العباس فضربه سياطاً انخلعت لها كتفه. وكان يعتمد رحمه الله على الطريقة الإلقائية في درسه ولا يجب أن يقاطعه أحد، وهذا تماماً ضد الطريقة التي

(١) انظر وفيات الأعيان ٢٨٤/٣، تذكرة الحفاظ ٢٠٧/١ - ٢١٣، ترتيب المدارك ١٠٤/١ - ١٩٣، الديباج المذهب ٧٣/٣.

السلفيون و الأئمة الأربعة ٢٦/١.

اعتمدها الإمام أبو حنيفة، وبالرغم من أنه درس الفقه على شيخه ربعة بن عبد الرحمن الذي يكثر من الآراء حتى سمي " ربعة الرأي " فإن الإمام مالك كره الرأي حتى أنه يقول وددت لو ضربت بكل رأي أفتيت به سوطاً وأكون في حل يوم القيامة. واشتهر صيته وذاع وأتته الوفود للعلم والاستفتاء من بلاد المغرب والأندلس، ودون فقهه تلاميذ مجدود.

وكان لكتابه الموطأ أثر بالغ في الرجوع إلى النصوص والعناية بالسنة. ولكنه رحمه الله قدم عمل أهل المدينة ورد به خبر الواحد الصحيح، وقد خالفه كثير من أهل السنة والحديث لذلك، ورأوا أنه لا فضل لأهل المدينة في العلم على غيرهم ولا يجوز أن يرد فعلهم حديث الرسول ﷺ الصحيح. ينسب إليه المذهب المالكي، روى عن كثير من التابعين، وروى عنه خلق كثير من الحفاظ، كان رحمه الله في غاية الدقة والثقة في الحديث معظماً له حتى إنه لا يحدث في مجلس حديثه إلا بعد أن يتوضأ ويتطيب ويلبس أحسن ثيابه. يقول البخاري: أصح الأسانيد: مالك عن نافع عن ابن عمر. ويقول الشافعي إذا ذكر العلماء فمالك النجم، وقال أيضاً: لولا مالك وابن عيينة لذهب علم الحجاز.

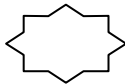
ويقول الذهبي: اتفق لملك مناقب ما علمتها لغيره:

أحدها: طول العمر (مات وعمره ٨٥ عاماً) وعلو الرواية.

وثانيها: الذهن الثاقب والفهم الواسع.

وثالثها: اتفاق الأئمة على أنه حجة صحيح الرواية.

ورابعها: تجمعهم على دينه وعدالته وإتباعه السنن.



القول المأمول في جواز العمل بجميع مذاهب الأئمة الأربعة العدل

وخامسها: تقدمه في الفقه وصحة قواعده. جمع الحديث في الموطأ، وروى

عنه أصحاب الكتب الستة.

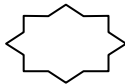
المطلب الثالث: مناقب الإمام الشافعي^(١):

هو فقيه الملة، ناصر الحديث، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس الشافعي المطليبي المكي يجتمع مع النبي ﷺ في عبد مناف، كثير المناقب جم المفخر، أول من ألف في أصول الفقه كتاباً سماه الرسالة... وُلد سنة ١٥٠هـ بغزة، ثم حُمِل إلى مكة ونشأ بها وقرأ القرآن ورحل إلى الإمام مالك في المدينة وعرض عليه الموطأ بعد أن حفظه، ثم رجع إلى مكة ورحل إلى اليمن ثم إلى العراق ١٨٤هـ ثم عاد إلى مكة ثلاث مرات ثم رحل من العراق إلى مصر واستقر بها حتى وفاته.

أقبل على العلم والفقه فبرع فيه حتى صار إمام المذهب الشافعي الذي ينسب إليه. وكان من أعظم حسنات وبركات الإمام مالك تلميذه الشافعي رحمه الله، هذا التلميذ الذي حفظ الموطأ وقرأه على الإمام مالك وأفتى الناس وهو ابن خمس عشرة سنة ويشهد له مسلم بن خالد بذلك فيقول: "أفت يا أبا عبد الله والله أن لك أن تفتي"^(٢) ، وتنقل الشافعي بين مكة والمدينة وبهر الناس بعلمه بالقرآن وبراعته في الفقه وحذقه بالسنة، وحلاوة منطقه وسلامته حيث لم تؤخذ عليه لحنة قط، حتى أن رجلاً كالإمام أحمد يدخل المسجد الحرام فيجلس إليه في درسه فيأتيه محفوظ بن أبي توبة البغدادي فيقول له: يا أبا عبد الله! هذا

(١) انظر وفيات الأعيان ١٦٣/٤-١٦٤، السلفيون و الأئمة الأربعة/٢٧.

(٢) انظر مناقب الشافعي للبيهقي ٦٧/٢.

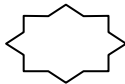


سفيان بن عيينة في ناحية المسجد يحدث. فيقول له أحمد: إن هذا يفوت وذاك لا يفوت. وطوف الإمام الشافعي ببلاد العالم الإسلامي، فسافر إلى العراق وناظر تلاميذ الإمام أبي حنيفة كمحمد بن الحسن الشيباني وزفر وذكروا أنهما رجعا عن ثلث مذهب الإمام أبي حنيفة إلى اجتهاد الإمام الشافعي ورأيه. وبذلك تعلم أن الأئمة رحمهم الله وتلامذتهم كانوا طلاب حق لا طلاب تقليد.

وأحب الإمام أحمد بن حنبل قرينه وأستاذه الإمام الشافعي حباً عظيماً ولم يسلم من خلاف في بعض الآراء الفقهية كخلافهم في حكم تارك الصلاة، وحكم العائد في هبته، وتناظرا في مسائل كثيرة واستفاد الإمام الشافعي من صحبة الإمام أحمد كثيراً من الأحاديث الصحيحة، وكان الشافعي يقول له: "أنت أعلم بالحديث مني فما صح عندك فأخبرنا به لنعمل بمقتضاه"^(١)، ثم سافر الإمام الشافعي رحمه الله إلى مصر واستقر بها وكان سفره إلى هناك خيراً وبركة للمصريين الذين التفوا حوله وأخذوا عنه.

وتوفي رحمته الله سنة ٢٠٤ هـ أي في أوائل القرن الثالث الهجري. ولما بلغ الإمام أحمد خبر وفاته حزن عليه حزناً شديداً حتى أن ابنه عبد الله يقول له لما رأى من تأثره وبكائه: "يا أبت! أي رجل كان الشافعي؟! فقال: يا بني! كان الشافعي كالشمس للدين، والعافية للبدن، فانظر هل لهذين من خلف أو عنهما من عوض" وهذا منتهى الوفاء والإخلاص. ويقول أيضاً الإمام أحمد في صديقه الشافعي وأخيه وأستاذه: "ما عرفت ناسخ الحديث ومنسوخه إلا عندما جالست الشافعي"، ويقول: "ما بت منذ ثلاثين سنة إلا وأنا أدعو للشافعي

(١) انظر الانتقاء لابن عبد البر ص ٧٥.



القول المأمول في جواز العمل بجميع مذاهب الأئمة الأربعة العدل

واستغفر له ". هذه شهادات عظيمة من الإمام الجليل أحمد بن حنبل للإمام الجليل الشافعي وهي تكفي عن كل شهادة سواها.

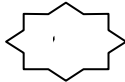
المطلب الرابع: مناقب الإمام أحمد^(١) :

هو الإمام الحافظ الحجة أحمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، أبو عبد الله، ولد سنة ١٦٤هـ ببغداد وطلب العلم وهو صغير، ورحل إلى سائر الأقطار وأخذ عن علمائها حتى اشتهر بالحفظ والإتقان إلى أن صار إماماً من أئمة الحديث والفقهاء مع التقى والصلاح والقوة في الحق وإتباع السنة، وبلغت شهرته الآفاق، ينسب إليه المذهب الحنبلي في الفقه، وهو رابع الأئمة من حيث الزمن وهو عربي الأب والأم. له مؤلفات كثيرة في السنة والتوحيد والفقه والتفسير، ومن أشهر مؤلفاته "المسند" في الحديث.

بدأ الإمام أحمد بطلب علم الحديث صغيراً، وسمع من شيوخه ببغداد ثم سافر في طلب الحديث إلى الحجاز ثم اليمن وحج مرات ماشياً. وابتدأ في تدوين ما سمع حتى اجتمع له من الحديث شيء كثير جداً واشتهر بين الناس بصلاحه وتقواه، وتعففه وقناعته ونظافة ثيابه ومظهره حتى أصبح مضرب المثل مظهراً ومخبراً وعلماً وبذلك ذاع صيته وانتشر في الآفاق وتمسك في إفتائه دائماً بالحديث، ولم يعمل الرأي إلا نادراً بل كان يكره الرأي مطلقاً ويقول: (الحديث الضعيف عندي خير من الرأي)، وقال الخلال تلميذ أحمد عنه: " كان أحمد قد كتب كُتب الرأي وحفظها ثم لم يلتفت إليها "، ومع ذلك كان أحمد معجباً

(١) انظر تاريخ بغداد ٤/٢١٤، تذكرة الحفاظ ٢/٤٣٦، وفيات الأعيان ١/٤٧، انظر الإيقاظ ص ١١٧، انظر

السلفيون و الأئمة الأربعة ٢٨١.



بالشافعي جداً محباً له كما مر ليس لاشتهاره بالرأي ولكن لفهمه للنصوص، واستنباطه منها.

وهذه الدراسة الواسعة في الحديث للإمام أحمد لم تجعله فقط ملماً بأحكام الإسلام العملية وإنما برز في فهم عقائد الإسلام ومسائل الإيمان ولذلك تصدى بالرد لكل انحراف في عصره في العقيدة أو السلوك، فأنكر على رواد الصوفية في عصره الذين يتكلمون في الوسوس والخواطر، ورد على الزنادقة، وحارب الجهمية النافين للصفات، ووقف صلباً شامخاً أمام المعتزلة الذين قالوا بخلق القرآن وأرادوا حمل الناس على ذلك بعد إغراء الخليفة المأمون، وفي هذه الفتنة الأخيرة فتنة خلق القرآن صبر الإمام أحمد مع نفر قليل من إخوانه وتحمل السجن والتعذيب والضرب وناظر رئيس المعتزلة ابن أبي داود أمام الواثق بالله، وأظهر الله بالإمام أحمد الحق وزهق باطل المعتزلة ولم تقم لهم قائمة بعد هزيمتهم أمامه.

بإختصار، أصبح الإمام أحمد إمام أهل السنة والجماعة في وقته بلا منازع وبقي أستاذاً لكل من جاء بعده وكان من بركاته وخيراته أساطين علم الحديث بعده: البخاري ومسلم وأبو داود فهؤلاء تلاميذه ومن أخذوا عنه.

وبذلك كان الإمام أحمد أمة وحده وأستاذاً لأهل الحديث ومعلماً لأهل السنة. توفي يوم الجمعة سنة ٢٤١هـ، وكان يوم وفاته يوماً مشهوداً خرجت بغداد كلها برجائها ونسائها تودعه.

القول المأمول في جواز العمل بجميع مذاهب الأئمة الأربعة العدل

المبحث الثاني

في كيفية تجاوز الأئمة للخلاف في أدلة الشريعة

المطلب الأول: علمهم بأن الشريعة جاءت من حيث الأمر والنهي على مرتبتين (تخفيف وتشديد):

وما يوضح ذلك: أن جميع المكلفين لا يخرجون عن قسمين قوي وضعيف من حيث إيمانه أو جسمه في كل عصر وزمان، فمن قوي منهم كما ذكر خوطب بالتشديد والأخذ بالعزائم، ومن ضعف خوطب بالتخفيف والأخذ بالرخص. وكل منهما حينئذ على شريعة من ربه وتبيان، فلا يؤمر القوي بالنزول إلى الرخصة، ولا يكلف الضعيف بالصعود إلى العزيمة.

وقد وقع الخلاف في أغلب أدلة الشريعة وفي أقوال علمائها، فالملاحظ أن كل قول ومقابله نجد أحدهما مخففاً والآخر مشدداً ولكل منهما رجال، ونادراً أن لا يوجد قولان معاً في حكم واحد مخففان أو مشددان، وقد يكون في المسألة الواحدة ثلاثة أقوال أو أكثر، فالحاذق يرد كل قول إلى ما يناسبه ويقاربه من التخفيف والتشديد حسب الإمكان، وقد قال الإمام الشافعي وغيره: (إن إعمال الحديثين أو القولين أولى من إلغاء أحدهما)^(١)، وإن ذلك من كمال مقام الإيمان.

المطلب الثاني: علمهم بأن الله تعالى أمرهم بأن يقيموا الدين ولا يتفرقوا فيه:

(١) انظر التقرير والتحجير ص ٣، حاشية العطار على شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع ٤٧/٣.

قد أمرنا الله تعالى بأن نقيم الدين ولا نتفرق فيه حفظاً له عن التهدم، قال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ﴾ [الشورى: ١٣].

كما أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم، ليقوموا بواجبهم ليحوزوا الثواب المرتب على ذلك في الآخرة، فعلى ذلك نعتقد ذلك بقلوبنا، ولنخرج من يقول ذلك بلسانه ولم يعتقد بجنانه متلبس بصفات النفاق الأصغر الذي ذمه الرسول ﷺ لاسيما وقد ذم الله تعالى منافقي الكفار بنفاقهم زيادة على ذمهم بصفة كفرهم في قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ﴾ [المائدة: ٤١].

ومعلوم أن كل ما عابه الله على الكفار فالمسلمون أولى بالتزهر عنه. وليس ذلك المقلدون باب المبادرة إلى الإنكار على من خالف قواعد مذهبهم ممن هو من أهل الاجتهاد في الشريعة فإنه على هدى من ربه، وربما أظهر مستنده في مذهبه لمن أنكر عليه فأذعن له، هذا من جملة مقاصدي من هذا البحث (وإنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى)^(١).

فإننا إذا نظرنا بعين الإنصاف تحقق الاعتقاد أن سائر الأئمة الأربعة ومقلديهم على هدى من ربهم ولم نعترض قط على من تمسك بمذهب من

(١) انظر صحيح البخاري ٢٠١/١، صحيح مسلم ١٥١٥/٣.

القول المأمول في جواز العمل بجميع مذاهب الأئمة الأربعة العدل

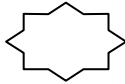
مذاهبهم ولا على من انتقل من مذهب منها إلى مذهب ولا على من قلد غير إمامه منهم في أوقات الضرورة، لاعتقادنا أن مذاهبهم كلها داخلية في نطاق الشريعة المطهرة كما سيأتي إيضاحه إن شاء الله، ولأننا نتحدث عن ما هو مأخوذ من الوحي الإلهي من العرش إلى الكرسي إلى اللوح إلى جبريل عليه السلام إلى سيدنا محمد ﷺ إلى الصحابة رضي الله عنهم إلى التابعين وتابعيهم إلى الأئمة المجتهدين ومقلديهم في الدين إلى يوم الدين.

وبعد هذا يتبين للناظر والمتأمل أن جميع أقوال الأئمة لا يخرج شيء منها عن الشريعة، وعلى بيان أن كل مذهب سلكه المقلد وعمل به على وجه الإخلاص أوصله إلى باب الجنة.

الفصل الثاني

الشواهد الدالة على جواز الأخذ من جميع مذاهب الأئمة الأربعة المجتهدين

اعلم أن في الأخذ بهذه المذاهب الأربعة مصلحة عظيمة وفي الإعراض عنها كلها مفسدة كبيرة وتبيين ذلك أن الأمة اجتمعت على أن يعتمدوا على السلف في معرفة الشريعة فالتابعون اعتمدوا في ذلك على الصحابة، وتابعوا التابعين اعتمدوا على التابعين وهكذا في كل طبقة اعتمد العلماء على من قبلهم، والعقل يدل على حسن ذلك لأن الشريعة لا تعرف إلا بالنقل والاستنباط والنقل لا يستقيم إلا بأن تأخذ كل طبقة عن قبلها بالاتصال ولا بد في الاستنباط أن تعرف مذاهب المتقدمين لئلا يخرج عن أقوالهم فيحرق



الإجماع وبيني عليها ويستعين في ذلك كل بمن سبقه لأن جميع الصناعات كالصرف والنحو والطب والشعر والحدادة والنجارة والصياغة لم تيسر لأحد إلا بملازمة أهلها وغير ذلك نادر بعيد لم يقع وإن كان جائزاً في العقل وإذا تعين الاعتماد على أقوال السلف فلا بد من أن تكون أقوالهم التي يعتمد عليها مروية بالإسناد الصحيح أو مدونة في كتب مشهورة وأن تكون مخدمومة بأن يبين الراجح من احتمالاتها ويخصص عمومها في بعض المواضع ويقيد مطلقها في بعض المواضع ويجمع المختلف منها ويبين علل أحكامها وإلا لم يصح الاعتماد عليها وليس مذهب في هذه الأزمنة المتأخرة بهذه الصفة إلا هذه المذاهب الأربعة.

وكذلك قال رسول الله ﷺ: (اتبعوا السواد الأعظم)^(١) ولما اندرست المذاهب الحققة إلا هذه الأربعة كان إتباعها إتباعاً للسواد الأعظم والخروج عنها خروجاً عن السواد الأعظم^٢.

ثم اعلم أن الناس في الأخذ بهذه المذاهب على أربعة منازل ولكل قوم حد لا يجوز أن يتعدوه.

أحدها: مرتبة المجتهد المطلق المنتسب إلى صاحب مذهب من تلك المذاهب.

ثانيها: مرتبة المخرج وهو المجتهد في المذهب.

(١) انظر المستدرک علی الصحیحین للحاکم ١/١٦٠، الجامع الكبير للسيوطي ١/١٩١٥٨١.

(٢) انظر عقد الجيد في أحكام الاجتهاد والتقليد لفاروقي الدهلوي ١/١٤.

القول المأمول في جواز العمل بجميع مذاهب الأئمة الأربعة العدل

وثالثها: مرتبة المتبحر في المذهب الذي حفظ المذهب وأتقنه وهو يفتي بما أتقن وحفظ من مذهب أصحابه.

ورابعها: المقلد الصرف الذي يستفتي علماء المذاهب ويعمل على فتواهم، وكتب القوم مشحونة بشروط كل منزلة وأحكامها. والمطالب التالية توضيح بعض الشواهد الدالة على جواز الأخذ من جميع مذاهب الأئمة الأربعة المجتهدين.

المبحث الأول

انعقاد مجالس المناظرة بين الأئمة المجتهدين، وأن ما شهد له الكتاب والسنة فهو من

جمع الدين لا من تفرقته

المطلب الأول: انعقاد مجالس المناظرة بين الأئمة المجتهدين:

قد يقول قائل: كيف كانت تعقد مجالس المناظرة بين الأئمة المجتهدين مع أنهم بلغوا ما بلغوا من علمهم بعين الشريعة؟

نقول قد يكون مجلس المناظرة بين الأئمة إنما وقع منهم قبل بلوغهم هذا المقام العالي الذي وصلوه، لأن من لازم المناظرة إدحاض حجة الخصم وإلا كانت المناظرة عبثاً، فطلب المجتهد بالمناظرة ترقية ذلك الناقص إلى مقام أفضل لا إدحاض له من كل وجه^١ ويحتمل أيضاً أن يكون مجلس المناظرة لمعرفة لسان الأفضل ليعمل أحدهم به ويرشد أصحابه إلى العمل به من حيث أنه أرقى في مقام الأولى أو الإيمان أو الإحسان أو الإتيان، وبالجملة فلا تقع المناظرة بين فاضلين على الحد المتبادر إلى الأذهان أبداً بل لابد لها من موجب وأقرب ما

يكون قصدهما تشحين ذهن أتباعهما كما كان يفعل عليه الصلاة والسلام لبيان الجواز وإفادة الأئمة كحديث^(١) ما الإسلام وما الإيمان وما الإحسان. وإيضاح ذلك أن كل مجتهد يشهد صحة قول صاحبه، وكذلك قالوا: (المجتهد لا ينكر على مجتهد، والاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد) وعليه إجماع الصحابة^٢ ولأنه يرى قول خصمه لا يخرج عن أحد مرتبتي الشريعة إما تخفيف أو تشديد وأن خصمه على هدى من ربه في قوله كما تقدم.

المطلب الثاني: وأن ما شهد له الكتاب والسنة فهو من جمع الدين لا من تفرقته:

والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ يَكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ يَكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٤٣].

وأما الأحاديث في ذلك فكثيرة، منها: قوله ﷺ: (إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ، فَسَدِّدُوا وَقَارِبُوا وَأَبْشِرُوا، وَاسْتَعِينُوا بِالْعَدْوَةِ وَالرَّوْحَةِ وَشَيْءٍ مِنَ الدُّلْجَةِ)^(٣).

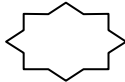
وتلقيه ﷺ لمن بايعه على السمع والطاعة في المنشط والمكره كلمة: (فِيمَا اسْتَطَعْتُمْ)^٤.

(١) انظر صحيح مسلم ١/١١٤.

(٢) انظر الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٠١.

(٣) انظر صحيح البخاري ٧٨١ رقم ٣٨.

(٤) انظر السنن الكبرى للنسائي ٤/٤٣٠، السنن الكبرى للبيهقي ٣/١٢٢، موطأ مالك ٥/٦، سنن الترمذي



القول المأمول في جواز العمل بجميع مذاهب الأئمة الأربعة العدل

ومنها قوله ﷺ: (يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا) ^١.

ومنها قوله ﷺ: (اختلاف أمتي رحمة) ^٢.

أي توسعة عليهم وعلى أتباعهم في وقائع الأحوال المتعلقة بفروع الشريعة، وليس المراد اختلافهم في الأصول كالتوحيد وتوابعه، وقال بعضهم: (المراد به اختلافهم في أمر معاشهم) ^٣، وكان السلف يكرهون لفظ الاختلاف ويقولون إنما ذلك توسعة خوفاً من أن يفهم أحد من العوام من الاختلاف خلاف المراد،

وكان سفيان الثوري يقول: لا تقولوا اختلف العلماء في كذا وقولوا وسع العلماء على الأمة بكذا ^٤. وكان يقول: ما اختلف فيه الفقهاء فلا أنهى أحداً من إخواني أن يأخذ به .

وقد ورد أن الإمام الشافعي أرسل يقول للإمام أحمد بن حنبل: (إذا صح عندكم حديث فأعلمونا به لنأخذ به ونترك كل قول قلناه قبل ذلك أو قاله غيرنا فإنكم أحفظ للحديث ونحن أعلم به) ، وقوله ﷺ: (كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد) .

(١) انظر صحيح البخاري ١٣٣/١، صحيح مسلم ٤٥٣/١١.

(٢) انظر جامع الأحاديث ٤٠/٢، جمع الجوامع ١١٦٤/١، البحر المحيط ١٤٠/٨.

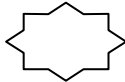
(٣) انظر البيهقي في الرسالة الأشعرية ص ٩٠.

(٤) انظر الفقيه والمتفقه ٤١٨/١.

(٥) انظر المرجع السابق ٤١٨/١.

(٦) انظر مختصر المؤمل ٥٤/١، فقه العبادات: حنبلي ١٣/١.

(٧) انظر صحيح البخاري ٨٠/٨، صحيح مسلم ٤٠٢/١-٤٠٣.



المبحث الثاني

مهمة الرسول ﷺ التبليغ وكذلك الأئمة الأربعة المجتهدين، لأن اجتهادهم ما هو إلا

تأس برسول الله ﷺ

المطلب الأول: مهمة الرسول ﷺ التبليغ وكذلك الأئمة الأربعة المجتهدين:

مهمته ﷺ التبليغ مع البيان لقوله تعالى ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، فالبيان إذن وقع بعبارة أخرى غير عبارة الوحي الذي نزل عليه ﷺ، فلو أن علماء الأمة كانوا يشتغلون بالبيان وتفصيل الجمل واستخراج الأحكام من القرآن لكان الحق تعالى اكتفى من رسوله ﷺ بالتبليغ للوحي من غير أن يأمره ببيان.

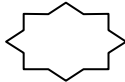
قال القاضي زكريا الأنصاري: لولا بيان رسول الله ﷺ والمجتهدين لنا ما أجهل في الكتاب والسنة لما قدر أحد منا على ذلك كما أنه ﷺ لولا بين لنا بسنته أحكام الطهارة ما اهتدينا لكيفيتها من القرآن الكريم ولا قدرنا على استخراجها منه^(١).

والذي عليه العلماء أن السنة شارحة للقرآن مبينة المراد منه.

قال الأوزاعي: الكتاب أحوج إلى السنة من السنة إلى القرآن. وقال ابن عبد البر: إنها تقضي عليه، وتبين المراد منه. وقال يحيى بن أبي كثير: السنة قاضية على الكتاب^٢.

(١) انظر مجلة البحوث الإسلامية ج ٦٠/٢٤.

(٢) انظر إرشاد الفحول ص ٣٣.



القول المأمول في جواز العمل بجميع مذاهب الأئمة الأربعة العدل

إلى غير ذلك مما يدل على تعاضد القرآن والسنة في إثبات الأحكام الشرعية واستظهارها، وقد ذكر السيوطي عن بعض العلماء قوله^(١): السنة شرح للقرآن لها مهمة البيان لما أجمل، والتخصيص لما هو عام، والتقيد لما هو مطلق، والتوضيح لما هو مبهم، كتفصيل إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت وغيرها، فلم يفصل القرآن الكريم عدد ركعات الصلاة، ولا مقادير الزكاة، نصاباً واستحقاقاً، ولا مناسك الحج. فجاءت السنة القولية والعملية مبينة ذلك بياناً شافياً، فقال ﷺ: (لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ^(٢)) كما أن السنة قد تكون مقررة، ومؤكدة لما جاء في القرآن الكريم، فيكون الحكم في هذه الحالة مستنداً إلى دليلين، ومستمداً من مصدرين رئيسيين.

وكذلك جملة الأحكام الثابتة في القرآن، فجاءت السنة مؤكدة لها، كما في قوله ﷺ: (أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ فَحُجُّوا، فَقَالَ رَجُلٌ أَكُلَّ عَامٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَسَكَتَ حَتَّى قَالَهَا ثَلَاثًا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَوْ قُلْتُ نَعَمْ لَوَجِبَتْ وَلَمَّا اسْتَطَعْتُمْ، ثُمَّ قَالَ: ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ يَكْثُرُ سُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ^(٣)).

حيث جاء مؤكداً لوجوب الحج، في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

(١) انظر مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة ص ٤٢.

(٢) انظر صحيح البخارى ٤٩٢/٥، صحيح مسلم ٣٣٤/٦ رقم ٣٣١٠

(٣) انظر صحيح مسلم ٨/٤٢٠.

إضافة إلى أنها قد تثبت أحكاماً جديدة، لم تثبت في القرآن الكريم، ولا أهل على ذلك من قوله ﷺ: (أوتيت الكتاب، وما يعدله، يعني ومثله، يوشك شعبان على أريكته يقول: بيننا وبينكم هذا الكتاب، فما كان فيه من حلال أحلناه وما كان من حرام حرمناه ألا وإنه ليس كذلك، ألا لا يحل ذو ناب من السباع ولا الحمار الأهلي ولا اللقطة من مال معاهدٍ إلا أن يستغني عنها، وأما رجل أضاف قوماً فلم يقرؤه فإن له أن يعقبهم بمثل قراه^(١)).

وقال الإمام الشافعي في رسالته الأصولية^(٢)، مبينا نسبة السنة إلي القرآن: فلم أعلم من أهل العلماء مخالفاً في أن سنن النبي ﷺ من ثلاثة وجوه، فاجتمعوا على وجهين، والوجهان يجتمعان ويتفرعان:

أحدهما: ما أنزل الله فيه جملة كتاب، فبين رسول الله ﷺ مثل ما نص الكتاب.

والآخر: ما أنزل الله فيه جملة كتاب، فبين عن الله معنى ما أراد، وهذان الوجهان اللذان لم يختلفوا فيهما.

والوجه الثالث: ما سن رسول الله فيما ليس فيه نص كتاب، فمنهم من قال: جعل الله بما افترض من طاعته، وسبق في علمه من توفيقه لرضاه، أن يسن فيما ليس سنه فيه نص كتاب.

(١) انظر سنن البيهقي الكبرى ٣٣٢/٩، مسند أحمد ١٢٧/٣٧.

(٢) انظر الرسالة ص ٢٩٠.

القول المأمول في جواز العمل بجميع مذاهب الأئمة الأربعة العدل

وقال الأوزاعي^(١): السنة قاضية على الكتاب ولم يجئ الكتاب قاضياً على السنة ومعنى ذلك: أن السنة جاءت لبيان ما أجمل في الكتاب أو تقييد ما أطلقه أو بأحكام لم تذكر في الكتاب كما في قول الله سبحانه ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، وقوله ﷺ: (أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ)^(٢).

وقال الإمام مالك: ما منا إلا راد ومردود عليه إلا صاحب هذا القبر وأشار إلى قبر رسول الله ﷺ^(٣).

وكان يقول أيضاً: إنما أنا بشر أخطئ وأصيب فانظروا في رأيي فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوه، وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه^(٤).

وقال الإمام أبو حنيفة رحمه الله: إذا جاء الحديث عن رسول الله ﷺ فعلى الرأس والعين، وكان يقول: لا يجل لمن يفتي من كتبي أن يفتي حتى يعلم من أين قلت^(٥).

وقال الشافعي^(٦): متى رويت عن رسول الله ﷺ حديثاً صحيحاً فلم آخذ به فأشهدكم أن عقلي قد ذهب، وقال أيضاً: إذا قلت قولاً وجاء الحديث عن رسول الله ﷺ بخلافه فأضربوا بقولي الحائط.

(١) مجلة البحوث الإسلامية ٤٠/٦.

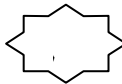
(٢) انظر مسند أحمد ١٠٧/٣٧.

(٣) انظر السلسلة الصحيحة للألباني ١٣٣/١ رقم ١٣٣.

(٤) انظر: الانتقاء لابن عبد البر، ص ١٤٥.

(٥) انظر إيقاظ الهمم ص ٦٢.

(٦) انظر الرسالة ص ٣٩.



و. حمزة حسن محمد الأمين

وقال الإمام أحمد بن حنبل لبعض أصحابه: (لا تقلدني ولا تقلد مالكاً ولا الشافعي وخذ من حيث أخذنا^(١))، وقال رحمه الله: عجبت لقوم عرفوا الإسناد وصحته عن رسول الله ﷺ يذهبون إلى رأي سفيان والله سبحانه يقول: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]، ثم قال: أتدري ما الفتنة؟ الفتنة الشرك لعله إذا رد بعض قوله عليه الصلاة والسلام أن يقع في قلبه شيء من الزيغ فيهلك^(٢). وأخرج البيهقي قال في قوله سبحانه: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، قال: الرد إلى الله الرد إلى كتابه والرد إلى الرسول الرد إلى السنة وأن يعملوا بما وافقها أو وافق أحدهما عندكم^(٣).

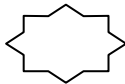
وقيل الجدل في الشريعة من بقايا النفاق إن كان يراد به إحضار حجة الغير من العلماء وإن كانت بعض حقب التاريخ قد نقلت لنا جوانب من الجدل المذهبي لإثبات كل لرأيه، ورد رأي خصمه. إلا أن الذي يشفع لنا في هذا المقام ما روي عن علمائنا من توجيهه، بأن المراد إحقاق الحق، على يد من كان ظهوره، كما ورد عن الإمام الشافعي من قوله: (ما نظرت أحداً على الغلبة، إلا على الحق عندي) .

(١) انظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٤٣٠/٣.

(٢) انظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٤٣٠/٣.

(٣) انظر السنن الكبرى ١١٣/١٠.

(٤) انظر سير أعلام النبلاء ٩٢/١٠.



القول المأمول في جواز العمل بجميع مذاهب الأئمة الأربعة العدل

فعبارة الشافعي هذه لا تنم إلا عن الحق، ولا تشير إلا بالبحث عن الحق، فالحق رائدهم، والحق مطلبهم، وقد قرروا ذلك جميعاً حين أشاروا إلى تلاميذهم بأنه إذا صح الحديث فهو مذهبهم، وإذا ما بدأ الإنسان البحث في موضوع خلافي، وترجح لديه جانب إمام معين، ومذهب من مذاهب علماء الأمة، فذلك لا يعني الانتقاص من جانب الآخرين؛ إذ قد كفل رسول الله ﷺ الأجر للطرفين، المخطئ والمصيب، وذلك في قوله: (إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ) ^١.

وقال عليه الصلاة والسلام: (عند نبي لا ينبغي التنازع) ^(٢) ومعلوم أن نزاع الإنسان لعلماء الشريعة وجدالهم وطلب إحضار حججهم كالجدال معه ﷺ وإن تفاوتت المقام في العلم فإن العلماء على مدرجة الرسل درجوا. فكما يجب علينا الإيمان والتصديق بكل ما جاء به الرسل وأن نفهم حكمته، فكذلك يجب علينا الإيمان والتصديق بكلام الأئمة وإن لم يفهموا علته حتى يأتينا من الشارع ما يخالفه. وروي عن الإمام الشافعي أنه كان يقول: التسليم نصف الإيمان، وقال الربيع الجيزي: بل هو الإيمان كله يا أبا عبد الله فقال هو كذلك ^(٣).

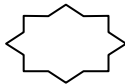
المطلب الثاني: إن اجتهاد الأئمة الأربعة المجتهدين ما هو إلا تأس برسول الله ﷺ:

فقد يقول قائل ما دليل المجتهدين في زيادتهم الأحكام التي استنبطوها على صريح الكتاب والسنة، وهلا كانوا وقفوا على حدود ما ورد صريحاً فقط ولم

(١) انظر صحيح البخاري ١٦٦٢٤ رقم ٧٣٥٢، صحيح مسلم ٣٩٥/١١ رقم ٤٥٨٤.

(٢) انظر صحيح البخاري ١٢٢/١١ رقم ٣٠٥٣، صحيح مسلم ٧٩/١١ رقم ٤٣٩.

(٣) انظر مجلة البحوث الإسلامية ٤٠٧/٦.



و. حمزة حسن محمد الأمين

يزيدوا على ذلك كحديث: (ما تركت شيئاً يقربكم إلى الله تعالى إلا وقد أمرتكم به ولا شيئاً يبعدكم عن الله تعالى إلا وقد نهيتكم عنه) (١)؟.

الجواب: دليلهم في ذلك الإتيان لرسول الله ﷺ في تنبيه ما أنزل في القرآن مع قوله تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٢٣٨]، فإنه لولا بيانه لنا كيفية الصلاة والصيام والحج كما تقدم ما اهتدى أحد من الأمة لمعرفة استخراج ذلك من القرآن الكريم.

فكما أنه ﷺ بين لنا بسنته ما أجمل في القرآن الكريم، فكذلك الأئمة المجتهدون بينوا لنا ما أجمل في أحاديث الشريعة ولولا بيانهم لبقيت الشريعة على إجمالها.

وهكذا القول في أهل كل دور بالنسبة للدور الذي قبلهم إلى يوم القيامة، فإن الإجماع لم يزل سارياً في كلام علماء الأمة إلى يوم القيامة ولولا ذلك ما شرحت الكتب ولا عمل على الشروح حواشي.

المبحث الثالث

تقديم العلماء كلام الأئمة المجتهدين على كلام الصحابة في بعض المسائل

قدم العلماء كلام المجتهد غير الصحابي في بعض المسائل، وذلك لأن المجتهد لتأخره في الزمان أحاط علماً بجميع أقوال الصحابة أو غالبهم فرجع الأمر في ذلك إلي التخفيف والتشديد لأن ما عليه جمهور الصحابة أو بعضهم لا يخرج عن ذلك.

(١) انظر سنن البيهقي ١٦٧٢، جامع الأحاديث ١٦٧١٨، مسند الإمام الشافعي ٢٣٣/١.

القول المأمول في جواز العمل بجميع مذاهب الأئمة الأربعة العدل

وكان القاضي زكريا الأنصاري يقول مراراً: (عين الشريعة كالبحر فمن أي الجوانب اغترفت منه فهو واحد)^(١)، وكان أيضاً يقول: (إياكم أن تبادروا إلى الإنكار على قول مجتهد أو تخطئته إلا بعد إحاطتكم بأدلة الشريعة كلها ومعرفتكم بمعانيها وطرقها فإذا أحطتم بها كما ذكرنا ولم تجدوا ذلك الأمر الذي أنكروتموه فيها فحينئذ لكم الإنكار وأناى لكم بذلك، فقد روى الطبري مرفوعاً: (إن شريعتي جاءت على ثلاثمائة وستين طريقة ما سلك أحد منها طريقة إلا نجا)، وقد أشار إلى ذلك الشيخ محي الدين بن عربي فقال: (من سلك الطريق بغير شيخ ولا ورع عما حرم الله تعالى فلا وصول له إلى معرفة الله تعالى المعرفة المطلوبة ولو عبد الله عمر نوح)^(٢).

بل إن الصحابة سوغوا للتابعين المعاصرين لهم الاجتهاد معهم^(٣) كسعيد بن المسيب وشريح والحسن البصري وغيرهم كأبي سلمة الذي روي أنه تذاكر مع ابن عباس وأبي هريرة في عدة الحمل لوفاة زوجها فقال ابن عباس بأبعد الأجلين وقلت أنا بوضع الحمل، فقال أبو هريرة أنا مع ابن أخي، أي أبي سلمة^(٤)، فأجاز اجتهاد التابعي ورجح رأيه على رأي الصحابي.

(١) انظر فتاوى السبكي ٥/٥١.

(٢) انظر الفتوحات المكية ص ٩-١٠، مجلة البحوث الإسلامية ٩/٣٦٧.

(٣) انظر مختصر المنتهى ص ٥٩، بيان المختصر للأصفهاني ١/٥٦٣.

(٤) انظر القصة في صحيح مسلم ٢/١١٢٢ رقم ٥٧، وأخرجه البخاري في صحيحه ٦/١٨٢.

وجاء في إرشاد الفحول: (قد سئل ابن عمر عن فريضة فقال أسألوا ابن جبير فإنه أعلم بها. وكان أنس يسأل فيقول سلوا مولانا الحسن فإنه سمع وسمعنا وحفظ ونسينا.

وسئل ابن عباس عن دلج الولد فأشار إلى مسروق فلما بلغه جوابه تابعه عليه^(١)).

وأن شريحاً خالف علياً في رد شهادة الحسن وكان علي يقول له في المشورة قل أيها العبد الأبطر^(٢)، وخالف مسروق ابن عباس في النذر بنحر الولد ثم رجع ابن عباس إلى فتواه^(٣).

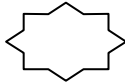
أما تقليد العالم من التابعين للعالم من الصحابة فقد منع من ذلك الشافعي في الجديد، وجوزه في القديم.

وسمع بعضهم يقول: (إنما تعبد الله المجتهدون بالاجتهاد ليحصل لهم نصيب من التشريع ويثبت لهم فيه القدم الراسخة فلا يتقدم عليهم في الآخرة سوى نبيهم محمد ﷺ فتحشر علماء هذه الأمة في صفوف الأنبياء والرسل لا في صفوف الأمم، فما من نبي أو رسول إلا وبجانبه عالم من علماء هذه الأمة أو اثنان أو ثلاثة أو أكثر ومن هنا يعلم أن جميع المجتهدين تابعون للشارع في التخفيف والتشديد، فإياك أن يشدد إمام مذهبك في أمر فتأمر به جميع الناس أو

(١) انظر إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول ١/١٧٤.

(٢) وقيل الأبطر الصحار الطويل اللسان وجعله عبداً؛ لأنه وقع عليه سبي في الجاهلية والله أعلم. انظر كشف الأسرار ١٠٥/٦.

(٣) انظر كشف الأسرار ١٠٥/٦.



القول المأمول في جواز العمل بجميع مذاهب الأئمة الأربعة العدل

يخفف في أمر فتأمر به جميع الناس، فإن الشريعة جاءت على مرتبتين لا مرتبة واحدة كما مر.

كذلك صح القول بأن الله تعالى لم يكلف عباده بما يشق أبداً بل دعى ﷺ على من شق على أمته بقوله (اللهم من ولي من أموري شئناً فرفق بهم فأرفق به، ومن شق على أمي فأشقق اللهم عليه) ولم نسمع أنه ﷺ دعا على من سهل عليهم أبداً، بل كان يقول لأصحابه: (أتركوني ما تركتكم) ^(١) خوفاً عليهم من تنزل الأحكام التي يسألونه عنها فيعجزون عن العمل بها. ونعتقد أن جميع المجتهدين من العلماء أنهم ما سلموا لبعضهم بعضاً إلا لعلمهم بصحة أقوالهم ومستنداتهم واتصالها بعين الشريعة لا إحساناً للظن بهم من غير اطلاع على صحتها واتصالها بعين الشريعة.

الفصل الثالث

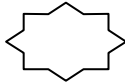
العوامل الدالة على أن جميع مذاهب الأئمة المجتهدين ومقلديهم تتصل بعين الشريعة الكبرى

المبحث الأول

جواز إفتاء العالم بمذهب يخالف مذهب إمامه

قد تقدم القول بأن بعض أتباع المجتهدين قالوا (كل مجتهد مصيب) كابن عبد البر المالكي وأبو محمد الجويني وغيرهما، فقد صنف الجويني كتابه (الدرر المنتقطة في المسائل المختلطة) أفتى فيها علي المذاهب الأربعة فلولا اطلاعه على مستندات الأئمة الأربعة ما كان يسوغ له أن يفتي عل مذاهبهم، وحمل

(١) انظر صحيح البخاري ١١٠٨٣.

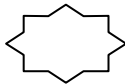


أمثال هؤلاء على أنهم كانوا يفتون على المذاهب من باب الإيمان والتسليم من غير أن يعرف مستندات أصحابها فيها ومدارك أقوالهم بعيداً جداً على مقامهم، وكذلك القول فيمن اختار غير ما نص عليه أمامه، يَحْتَمَلُ أَنَّهُ إِنَّمَا اخْتَارَهُ لِاطْلَاعِهِ عَلَى اتِّصَالِ ذَلِكَ الْقَوْلِ بِعَيْنِ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ كَمَا اتَّصَلَ بِهَا قَوْلُ إِمَامِهِ عَلَى حَدِّ سِوَاءِ كَالْإِمَامِ زُفَرٍ وَأَبِي يُوسُفَ وَأَشْهَبَ وَابْنَ الْقَاسِمِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَتْبَاعِ الْمُجْتَهِدِينَ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ كُلِّ مَنْ أَفْتَى وَاخْتَارَ غَيْرَ قَوْلِ إِمَامِهِ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى أُدْلَةٍ إِمَامِهِ وَإِنَّمَا أَفْتَى لِاعْتِقَادِهِ صِحَّةَ قَوْلِ ذَلِكَ الْإِمَامِ الْآخَرَ فِي الْأَمْرِ فَعُلِمَ أَنَّ كُلَّ مُقَلِّدٍ اطَّلَعَ عَلَى عَيْنِ الشَّرِيعَةِ لَا يُؤَمِّرُ بِالتَّقْيِيدِ بِمَذْهَبٍ وَاحِدٍ لِأَنَّهُ يَرَى اتِّصَالَ أَقْوَالِ الْأُئِمَّةِ كُلِّهَا صَحِيحًا وَضَعِيفًا بِعَيْنِ الشَّرِيعَةِ الْكُبْرَى الْمُرْتَبَةِ الَّتِي يَقْبِدُهَا مِنْ تَخْفِيفٍ أَوْ تَشْدِيدٍ، وَرَبَّمَا لَزِمَ الْمَذْهَبَ الْأَحْوَطَ فِي الدِّينِ مَبَالِغَةً مِنْهُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ بَابِ التَّطَوُّعِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وَإِلَى نَحْوِ مَا ذَكَرْنَا أَشَارَ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ بِقَوْلِهِ: (مَا جَاءَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ بِأَبِي هُوَ وَأَمِي فَعَلَى الرَّأْسِ وَالْعَيْنِ وَمَا جَاءَ عَنْ أَصْحَابِهِ تَخِيرْنَا وَمَا جَاءَ عَنْ غَيْرِهِمْ فَهَمَّ رِجَالٌ وَنَحْنُ رِجَالٌ) (١).

ففي ذلك إشارة إلى أن للعبد أن يختار من المذاهب ما شاء من غير وجوب ذلك عليه إذا كان من أهل ذلك المقام.

وكان علي الخواص يقول إذا سأله أحد عن التقييد بمذهب معين هل هو واجب أم لا يقول له: (يجب عليك التقييد بمذهب مادمت في حاجة إلى شهود عين

(١) انظر المسودة ٢٩٩/١-٣٠٢، الجامع الصغير ٣٤/١.



القول المأمول في جواز العمل بجميع مذاهب الأئمة الأربعة العدل

الشريعة الأولى خوفاً من الوقوع في الضلال) ^١ وعليه عمل الناس اليوم فإذا وصلت إلى شهود عين الشريعة الأولى فهناك لا يجب عليك التقييد بمذهب لأنك ترى اتصال جميع المذاهب بها وليس مذهب أولى بها من مذهب ويرجع الأمر عندك حينئذ إلى مرتبتين التخفيف والتشديد بشروطها.

ومن اتسع نظره من العلماء ورأى عين الشريعة الأولى وما تفرع منها في سائر الأدوار واستصحابه شهود ما تفرع منها وهو نازل إلى آخر الأدوار أقر بحق جميع مذاهب الأئمة الأربعة ومقلديهم إلى عصره هو.

فإن قال لنا شافعي أنا أصلي إذا مسست ذكري بلا تجديد وضوء قلنا له نعم ولكن بشرط أن تكون من أهل هذه الرخصة لا مطلقاً.

بل المنقول عن العلماء تقريرهم الناس على أن يفتوا بعضهم بعضاً لأنهم كلهم على هدى من ربهم، وكان الإمام ابن عبد البر يقول: لم يبلغنا في حديث صحيح ولا ضعيف أن رسول الله ﷺ أمر أحداً من الأئمة بالتزام مذهب معين لا يرى خلافه وما ذلك إلا لأن كل مجتهد مصيب ^(٢).

ومن هنا قال القرافي: انعقد الإجماع على أن من أسلم فله أن يقلد من شاء من العلماء بغير حرج، وأجمع الصحابة رضي الله عنهم أن من استفتى أبا بكر أو عمر وقلدهما فله أن يستفتي أبا هريرة ومعاذ بن جبل وغيرهما ويعمل بقولهما من غير تكبير فمن ادعى دفع هذين الإجماعين فعليه الدليل ^(٣).

(١) انظر جلاء العمى في إتباع مذاهب الأئمة العظام ص ٢٢.

(٢) انظر كشف الأسرار ١٥٢/٧.

(٣) انظر التقرير والتحجير ٣٠٧/٦، الأحكام للآملي ٢٣٧/٤.

و. حمزة حسن محمد الأمين

والمختار أنه إذا كان مجتهداً في المذهب بحيث يكون مطلعاً على مأخذ المجتهد المطلق الذي يقلده، وهو قادر على التفريع على قواعد إمامه وأقواله، متمكن من الفرق والجمع، والنظر والمناظرة في ذلك، كان له الفتوى تمييزاً له عن العامي، ودليله انقطاع الإجماع من أهل كل عصر على قبول مثل هذا النوع من الفتوى وإن لم يكن كذلك، فلا.

المبحث الثاني

جواز الانتقال من مذهب إلى مذهب آخر

المطلب الأول: انتقال المجتهد من مذهب إمامه إلى مذهب إمام آخر:

لم ينكر أكابر العلماء في كل عصر على من انتقل من مذهب إلى مذهب آخر من حيث ما يتبادر إلى الأذهان من توهم الطعن في ذلك الإمام الذي خرج من مذهبه لا غير بدليل تقريرهم لذلك المنتقل إلى المذهب الذي انتقل إليه إذ المذاهب كلها عندهم طريق إلى الجنة، فمن سلك طريقاً منها أوصلته إلى السعادة والجنة.

وكان الزناتي^(١) يقول: يجوز الانتقال من مذهب إلى مذهب لكن بثلاثة

شروط:

الأول: أن لا يجمع بينهما على وجه يخالف الإجماع، كمن تزوج بغير صداق

ولا ولي ولا شهود فإن هذه الصورة لم يقل بها أحد.

الثاني: أن يقصد فيمن يقلده الفضل ببلوغ أخباره إليه.

(١) انظر الفواكه الدواني نقلاً عن الشبكة الإسلامية ٣٣٣/٤٠.

القول المأمول في جواز العمل بجميع مذاهب الأئمة الأربعة العدل

الثالث: أن لا يقلد وهو في غاية من دينه كأن يقلد في الرخصة من غير

شرطها.

وقال القرافي: يجوز الانتقال من جميع المذاهب بعضها إلي بعض في كل مالا ينقض فيه حكم حاكمه وذلك في أربعة مواضع، أن يخالف الإجماع أو النص أو القياس الجلي أو القاعدة. فإذا كان الرجل شافعيّاً أو حنبليّاً، ونظر في كتب الخلاف، ووجد دليلاً صحيحاً قد استدلل به مالك، فعمل بالدليل، كان هذا هو المناسب في حقه، فيجعل إماماً بإزاء إمام، ويسلم له الدليل بلا معارض؛ وليس هذا من الاجتهاد المطلق، بل هو من الاجتهاد المقيد؛ فهو يتبع الدليل، ويقلد الإمام الذي قد أخذ به^(١).

وأما الأخذ بالدليل، من غير نظر إلى كلام العلماء، فهو وظيفة المجتهد

المطلق.

وقال الجلال السيوطي^٢: وممن بلغنا أنه انتقل من مذهب إلى الآخر من

غير نكير عليه من علماء عصره الشيخ عبد العزيز بن عمران الخزاعي كان من أكابر المالكية فلما قدم الإمام الشافعي بغداد تبعه وقرأ كتبه ونشر علمه.

ومنهم: محمد بن عبد الله بن الحكم كان على مذهب الإمام مالك فلما

قدم الإمام الشافعي إلى مصر انتقل إلى مذهبه وصار يحث الناس على اتباعه

ويقول: يا إخواني هذا إنما هو شريعة كله، وكان الإمام الشافعي يقول له:

(١) انظر الدرر السنية في الكتب النجدية ٤٩/٥.

(٢) انظر جلاء العمى في إتباع الأئمة العظماء ص ٢٢، جزيل المواهب في اختلاف المذاهب للسيوطي نقلا

عن تنقيح الفتاوي الحامدية ٤١٢/٧، الطبقات السنية في تراجم الحنفية ١٣٧.

سترجع إلى مذهب أبيك فلما مات الإمام الشافعي رجع كما قال الشافعي، وكان يظن أن الإمام يستخلفه على درسه بعده فلما استخلف البويطي رجع ابن عبد الحكم وصحت فإسفة الإمام الشافعي.

ومنهم: إبراهيم بن خالد البغدادي كان حنفيًا فلما قدم الإمام الشافعي بغداد ترك مذهبه واتبعه.

ومنهم: أبو جعفر بن نصر الترمذي رأس الشافعية بالعراق كان أولًا حنفيًا فلما حج رأى انتقاله لمذهب الشافعي فتفقه على الربيع وغيره من أصحاب الشافعي.

ومنهم: أبو جعفر الطحاوي كان شافعيًا وتفقه على خاله المزني ثم تحول حنفيًا بعد ذلك.

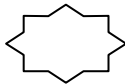
ومنهم: فارس صاحب كتاب المجل في اللغة كان شافعيًا تبعًا لوالده ثم انتقل إلى مذهب مالك.

ومنهم: سيف الدين الأمدي الأصولي كان حنبليًا ثم انتقل إلى مذهب الشافعي.

ومنهم: الشيخ نجم الدين بن خلف المقدسي كان حنبليًا ثم انتقل إلى مذهب الشافعي. وغيرهم كثير^(١).

وقال صاحب الفتاوي يجوز للحنفي أن ينتقل إلى مذهب الشافعي وللشافعي أن ينتقل إلى مذهب الحنفي لكن بالكلية، أما في مسألة واحدة فلا

(١) انظر المراجع السابقة.



القول المأمول في جواز العمل بجميع مذاهب الأئمة الأربعة العدل

يمكن، كما لو خرج دم من بدن حنفي وسال فلا يجوز له أن يصلي قبل أن يغسله اقتداءً بمذهب الشافعي في هذه المسألة فإن صلى بطلت صلاته.

المطلب الثاني: انتقال العامي المقلد من مذهب إمامه إلى مذهب إمام آخر.

قال بعضهم ليس لعامي أن ينتقل من مذهب إلى مذهب حنيفياً كان أو شافعيّاً والمشهور غيره كما سيأتي إن شاء الله.

وقال بعضهم يجوز للشافعي أن يتحول حنيفياً ولا عكس، قال الجلال السيوطي: وهذه دعوى لا برهان عليها وقد أدركنا علماءهم لا يبلغون في النكير على من كان مالكيّاً ثم عمل حنيفياً أو شافعيّاً ثم تحول بعد ذلك حنيفياً ثم رجع إلى مذهب مالك، وإنما يظهر النكير على المنتقل لإيهامه التلاعب^(١).

فنقول أما المقلد الذي لم تجتمع فيه الشروط، ففرضه التقليد وسؤال أهل العلم؛ قال عبد الله بن الإمام أحمد: سألت أبي عن الرجل تكون عنده الكتب المصنفة، فيها قول رسول ﷺ، واختلاف الصحابة والتابعين، وليس للرجل بصر بالحديث الضعيف المتروك، ولا الإسناد القوي من الضعيف، أيجوز أن يعمل بما شاء؟ ويتخير ما أحب منها، فيفتي به ويعمل به؟ قال: لا؛ لا يعمل حتى يسأل ما يؤخذ به منها، فيكون يعمل على أمر صحيح، يسأل عن ذلك أهل العلم^(٢).

(١) انظر جلاء العمى في إتيان الأئمة العظماء ص ٢٤.

(٢) انظر عقد الجيد في أحكام الاجتهاد والتقليد الفاروقي الدهلوي ١٢/١.

وأما إذا وجد الحديث قد عمل به بعض الأئمة المجتهدين ولم يعلم عند غيره حجة يدفع بها الحديث، فعمل به، كان قد عمل بالحديث وقلد هذا الإمام المجتهد^(١).

وقد ذكرنا أن الشافعي، قال: أجمع المسلمون على أن من استبان له سنة رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد من الناس؛ وأما الانتقال من مذهب إلى مذهب، لمجرد الهوى، أو لغرض دنيوي، فهذا لا يجوز، وصاحبه يكون متبعاً لهواه.

وقد نص الإمام أحمد، على أنه: ليس لأحد أن يعتقد الشيء واجباً أو محرماً، ثم يعتقد غير واجب أو محرم، بمجرد هواه، وذلك مثل: أن يكون طالباً للشفعة بالحوار، فيعتقد أنها حق، ويقول: مذهب أبي حنيفة في هذه المسألة أرجح من مذهب الجمهور، ثم إذا طلبت منه الشفعة بالحوار، اعتقد أنها ليست ثابتة، وقال: مذهب الجمهور في هذه المسألة أرجح. ومثل من يعتقد: إذا كان أخاً مع جد، أن الإخوة تقاسم الجد، كما هو مذهب الأئمة الثلاثة، فإذا كان جد، مع أخ، اعتقد أن الجد يسقط الإخوة كما هو مذهب أبي حنيفة؛ فهذا ونحوه لا يجوز، وصاحبه مذموم، بل يجب عليه أن يعتقد الحق فيما له وعليه، ولا يتبع هواه، ولا يتبع الرخص، فمتبع الرخص مذموم، والمتعصب للمذهب مذموم، وكلاهما متبع هواه^(٢).

(١) انظر الدرر السنية في الكتب النجدية ٥/٥٣.

(٢) الدرر السنية في الكتب النجدية - (ج ٥ / ص ٥٤).



القول المأمول في جواز العمل بجميع مذاهب الأئمة الأربعة العدل

ومن قلد إماماً من الأئمة ثم أراد تقليد غيره فهل له ذلك فيه خلاف والمختار التفصيل فإن كان المذهب الذي أراد الانتقال إليه مما ينقض فيه الحكم فليس له الانتقال إلى حكم يجب نقضه فإنه لم يجب نقضه إلا لبطلانه، وإن كان المأخذان متقاربان جاز التقليد والانتقال لأن الناس لم يزالوا من زمن الصحابة رضي الله عنهم إلى أن ظهرت المذاهب الأربعة يقلدون من اتفق من العلماء من غير نكير من أحد يعتبر إنكاره ولو كان ذلك باطلاً لأنكروه^(١).

فلولا أن علماء السلف رأوا أنه ليس بذلك بأس ما أقروا من انتقل من مذهب إلى غيره، ولولا علمهم بأن الشريعة تشمل المذاهب كلها وتعمها لأنكروا عليه أشد النكير، ثم لا يخلو أمر السلف من أمرين إما أن يكون قد اطلعوا على عين الشريعة ورأوا اتصال جميع المذاهب بها أو سكتوا على ذلك إيماناً بصحة كلام الأئمة وتسليماً لهم، فإن الأئمة كلهم في الحق سواء فليس مذهب أولى من مذهب.

وقد سئل الجلال السيوطي عن حنفي يقول يجوز للإنسان أن يتحول حنفياً ولا يجوز للحنفي أن يتحول شافعيّاً أو مالكيّاً أو حنبليّاً فقال: إن هذا الحكم من قائله لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ولم يرد لنا في حديث صحيح ولا ضعيف تميز أحد من أئمة المذاهب على غيره على التعيين والاستدلال وبتقديم زمن أبي حنيفة لا ينتهض حجة ولو صح لوجب تقليده على كل حال ولم يجز تقليد غيره البتة وهو خلاف للإجماع وخلاف ما رواه البيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: (مهما أوتيتم من كتاب الله فالعمل به لا عذر

(١) انظر عقد الجيد في أحكام الاجتهاد والتقليد الفاروقي الدهلوي ١٢٨.

و. حمزة حسن محمد الأمين

لأحد في تركه، فإن لم يكن في كتاب الله، فسنة لي ماضية فإن لم يكن سنة مني ماضية، فما قال أصحابي إن أصحابي بمنزلة النجوم في السماء فأيا أخذتم به اهتديتم، واختلاف أصحابي لكم رحمة^(١).

قال السيوطي^٢: ثم أنه يلزم من تخصيص تحريم الانتقال بمذهب الإمام أبي حنيفة طرد ذلك في بقية المذاهب فيقال بتحريم الانتقال من مذهب المتقدم بالزمن إلى مذهب المتأخر كالشافعي يتحول مالكيًا والحنبلي يتحول حنفيًا دون العكس، وكل قول لا دليل عليه فهو مردود على صاحبه، قال عليه السلام: (مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ) .

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، فله الحمد وله الشكر، وبعد فإنني أكون قد وصلت إلى ختام هذا البحث، فالله أسأل أن أكون قد وفقت فيه، ويمكن أن أذكر أبرز النتائج والتوصيات التي توصلت إليها في هذا البحث في النقاط التالية:

أولاً: النتائج:

[١] إن الأئمة الأربعة كلهم عدول لا يعتمدون في مذاهبهم على مجرد الرأي بل كانوا متأسين برسول الله صلى الله عليه وسلم لما روى عن أبي حنيفة أنه كان يقول لا

(١) جامع الأحاديث للسيوطي، رقم ٢٤٣٥٥، حرف الميم، والبيهقي في المدخل، وقيل الحديث غريب..

(٢) انظر جلاء العمى في إتباع الأئمة العظماء ص ٢٥.

(٣) انظر صحيح البخاري ٨٠/٨، صحيح مسلم ٤٠٣/١.

القول المأمول في جواز العمل بجميع مذاهب الأئمة الأربعة العدل

ينبغي لمن لم يعرف دليلي أن يفتي بكلامي وكان إذا أفتى يقول هذا رأي النعمان بن ثابت يعني نفسه وهو أحسن ما قدرنا عليه فمن جاء بأحسن منه فهو أولى بالصواب.

وكان الإمام مالك يقول ما من أحد إلا ومأخوذ من كلامه ومردود عليه إلا رسول الله ﷺ.

وأن الشافعي كان يقول إذا صح الحديث فهو مذهبي وفي رواية إذا رأيتم كلامي يخالف الحديث فأعملوا بالحديث واضربوا بكلامي الحائط.
وكان الإمام أحمد يقول ليس لأحد مع الله ورسوله كلام وقال أيضاً لرجل لا تقلدني ولا تقلد مالكاً ولا الأوزاعي ولا النخعي ولا غيرهم وخذ الأحكام من حيث أخذوا من الكتاب والسنة.

[٢] إن العلماء كانوا يفتون ويعملون بجميع المذاهب دون أن يتقيدوا بمذهب معين. نقل عن جماعة عظيمة من علماء المذاهب أنهم كانوا يعملون ويفتون بالمذاهب من غير التزام مذهب معين من زمن أصحاب المذاهب إلى زمانه على وجه يقتضي كلامه أن ذلك أمر لم يزل العلماء عليه قديماً وحديثاً حتى صار بمنزلة المتفق عليه فصار سبيل المسلمين الذي لا يصح خلافه^(١).

[٣] كان الأئمة رضي الله عنهم يتجاوزون الخلاف في أدلة الشريعة لعلمهم بأن الشريعة جاءت من حيث الأمر والنهي على مرتبتين تخفيف وتشديد، و علمهم بأن الله تعالى أمرهم بأن يقيموا الدين ولا يتفرقوا فيه.

(١) انظر عقد الجيد في أحكام الاجتهاد والتقليد: الفاروقي الدهلوي ج ١ / ٣٨.

[٤] يجوز الانتقال من مذهب إلى مذهب آخر، كانتقال المجتهد من مذهب إمامه إلى مذهب إمام آخر، وانتقال العامي المقلد من مذهب إمامه إلى مذهب إمام آخر.

[٥] إن المذاهب الإسلامية مدارس فقهية لتفسير نصوص الشريعة واستنباط الأحكام منها، وليست هي شرعاً جديداً، ولا شيئاً آخر غير الإسلام. [٦] إن الشريعة الإسلامية أكبر وأوسع من أي مذهب، فهي حجة على كل مذهب.

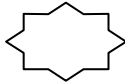
[٧] إن المسوغ لاتباع هذه المذاهب هو أنها مظنة تعريف متبعيها بأحكام الشريعة، فإذا تبين أن أي مذهب أخطأ في مسألة وأن الصواب فيها عند غيره، وظهر هذا الصواب ظهوراً كافياً فعلى متبع المذهب أن يتحول عن مذهبه في هذه المسألة إلى القول بالصواب.

التوصيات:

[١] على المقلد أن يطهر نفسه من التقليد المذموم، فليس المذاهب تجزئة للإسلام بل كلها تريد الوصول إلى معرفة ما شرعه الله. [٢] أن لا نضيق باختلاف المذاهب، لأن الاختلاف في الفهم والاستنباط أمر بديهي، لأنه من لوازم العقل البشري.

[٣] علينا أن نعرف أقدار المجتهدين في هذه المذاهب المختلفة ونجلهم ونحترمهم ونتأدب معهم، ونعتقد أنهم مأجورون إذا أصابوا أو أخطأوا.

[٤] اعلم أن في الأخذ بهذه المذاهب الأربعة مصلحة عظيمة وفي الإعراض عنها كلها مفسدة كبيرة وتبين ذلك أن الأمة اجتمعت على أن



القول المأمول في جواز العمل بجميع مذاهب الأئمة الأربعة العدل

يعتمدوا على السلف في معرفة الشريعة فالتابعون اعتمدوا في ذلك على الصحابة وتابع التابعين اعتمدوا على التابعين وهكذا في كل طبقة اعتمد العلماء على من قبلهم والعقل يدل على حسن ذلك لأن الشريعة لا تعرف إلا بالنقل والاستنباط، والنقل لا يستقيم إلا بأن تأخذ كل طبقة عمن قبلها بالاتصال ولا بد في الاستنباط أن تعرف مذاهب المتقدمين لئلا يخرج عن أقوالهم فيخرق الإجماع ويبني عليها ويستعين في ذلك كل بمن سبقه. وأخيراً أرجو من الله العلي القدير أن أكون قد وفقت في عملي هذا إنه ولي ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

